أمن منطقة الساحل الإفريقي: بين المنظور الأمني الفرنسي والإستراتيجية الأمنية الجزائرية

د/ عادل زقاغ
أستاذ محاضر أ –جامعة باتنة–

أ / سفيان منصوري
باحث في السياسات العامة الأمنية –جامعة باتنة–

ملخص:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم المناطق التي أصبحت تشهد في السنوات الأخيرة توترا متصاعد بسبب انتشار مجموعة من التهديدات الأمنية بالمنطقة؛ كنشاطات الجماعات الإرهابية، أبرزها على الإطلاق نشاط تنظيم القاعدة بالمغرب الإسلامي، تزداد هذه الوضعية تعقيدا مع تنامي نشاطات الجريمة المنظمة بكل أنواعها، كتهريب المخدرات والأسلحة...إلخ،هذا الواقع جعل العديد من القوى الفاعلة في النظام الدولي تحول أنظارها نحوهذه المنطقة المنسية لفترة طويلة من الزمن، حيث أصبحت المنطقة تعرف نشاطا واضحا وكبيرا لفرنسا على غرار السنوات الماضية، ورغم أن الغاية من وراء إهتمام هذه الأخيرة كانت بمبررات أمنية بحتة إلا أنها تخفي في جوهرها مطامع مصلحية بدرجة أولى.

كما تعتبر منطقة الساحل الإفريقي منطقة حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، فهي تمثل عمقا استراتجيا للجزائر ضمن جناحها الجنوبي، إذ جعلت هاته الأخيرة تؤثر وتتأثر بكل ما يحصل بالساحل الإفريقي، هذا ما دفع بالجزائر إلى تقديم مقاربة أمنية ناجعة بالمنطقة والغرض منها مجابهة مختلف التهديدات الأمنية القادمة من الساحل الإفريقي والتي تشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي الجزائري.

Résumé:

La région du Sahel Africain est considérée des plus importantes étant donné qu'elle connait ces dernières années des tensions accrues à cause d'un ensemble de menaces qui ne cessent de menacer cette région, et a titre d'exemple: les activités des groupes terroristes parmi desquels le plus important et menassent ; L'Organisation mondiale EL Qaïda (AQMI) notamment celle du Maghreb Islamique. Cette situation se complexifie davantage avec la recrudescence des actes criminelles organiser et prémédités sous tous leurs formes, exemple: le trafique de drogue et stupéfiants ainsi que les armes a feu etc.…

Vu cette situation critique émaillée par ces menaces, de nombreux décideurs et acteurs voire pays de la communauté internationale axent rivent leur regards vers cette région marginalisée depuis une longue période. L'intérêt accoré à cette région au su et au vu de tous est sécuritaire , mais les vrais enjeux des pays qui veulent assurer la paix dans cette région sont basés sur des intérêts notamment ceux de la France qui ce force a ce montré comme partenaire privilégies des pays sahraoui.

Nous considérons aussi que la région du Sahel Africain est névralgique par rapport à la sécurité de L'Algérie plus particulièrement la région du sud Algérien ; le Sahel Africain représente un prolongement stratégique à L'Algérie par rapport aussi à celle du sud qui est sous l'influence comme elle influence sur tous les plants de tout ce qui se passe au Sahel Africain.

Ces facteurs ont contraints L'Algérie (gouvernement) de prendre des mesures draconiennes voire sécuritaires afin d'assurer et de défendre sa souveraineté territoriale et de faire face aux différentes menaces émanant du Sahel étant donné qu'elle représentent une menaces certaine sur la sécurité et la souveraineté de L'Algérie.

مقدمة

تضع الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي بلدان المنطقة أمام منعطف حاسم يفرض عليها التأسيس لمرحلة جديدة من العمل الجهوي المشترك وفق مقاربة براغماتية Approche Pragmatiqueترتكز بالأساس على مواجهة التهديدات الأمنية.

في هذا الإطار، نجد بأن الجزائر سعت منذ استقلالها إلى بناء السلم والأمن في إفريقيا عامة والساحل الإفريقي على وجه الخصوص، من خلال تبنيها لكل المواقف الإفريقية التي تراعي جل مصالح دول هذه القارة، والعمل على" أفرقة الحلول " Africanisation Des Solutions ورفض كل التدخلات الأجنبية في القارة السمراء.

I. المعضلة الأمنية للجزائر في ظل التواجد الفرنسي بالساحل الإفريقي.

1. : العقيدة الأمنية الجزائرية:

أ- مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية:

يشير مفهوم العقيدة الأمنية لأية دولة على أنها مجموع الآراء والمعتقدات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة. وتتبنى الدول هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها، كما تمنحها هذه العقيدة إمكانية تفسير مجمل الأحداث ذات الطابع الأمني. بالتالي فإن العقيدة الأمنية للدولة عادة ما تمثل الأداة التي تقوم من خلالها الدول بتعريف التهديدات والمخاطر

والتحديات التي تواجهها، وعليه فإن الاختلاف في العقائد الأمنية هوالذي يحدد الاختلاف وطبيعة المخاطر والتهديدات التي تواجهها.

فالعقيدة الأمنية تمثل تصورا أمنيا يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها، كما يحدد كذلك أفضل السبل لتحقيقه وعليه عادة ما تكون مرجعية هذه العقيدة عبارة عن أطروحات نظرية تتبناها الدولة وصناع القرار فيها. كما يمكن أن تأخذ صبغة إيديولوجية إذا وصلت حد النظام الفكري المتجانس والمتناغم الذي يوفر تفسيرات معينة للواقع، ويترتب على ذلك تبني القوى النافذة في المجال الأمني لهذه التفسيرات والرؤى (1).

ب. محددات العقيدة الأمنية الجزائرية:

أخذت العقيدة الأمنية الجزائرية مع تسعينيات القرن الماضي بعدا براغماتيا جديدا Un nouveau Pragmatisme، لكن هذا الأخير لم ينف بعض المحددات Déterminants خاصة التي اكتسبتها الجزائر إبان الحرب التحريرية (2).

تتمثل أهم محددات العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي: (3)

1. المحدد التاريخي: يعود إلى التاريخ العريق للجزائر في نضال كافة الامبراطوريات والدول التي احتلتها فما من بلاد دخلت الجزائر إلا وقد خرجت منها بمقاومة، فتاريخ المقاومة الجزائرية في محاربة الاستعمار الفرنسي لمدة 132 سنة جعل من هذا العامل عنصرا مؤثرا في عملية بناء العقيدة الأمنية الجزائرية ورسم التزاماتها على المستوى الداخلي أوالخارجي على حد سواء.

2. المحدد الإيديولوجي: هومرتكز أساسي للعقيدة الأمنية الجزائرية منذ الأيام الأولى للاستقلال، فقد مثلت الاشتراكية ومبادئها المضادة للاستعمار والاستغلال مصدر ذا قيمة بالنسبة للعقيدة الأمنية، حيث أكدت عليه المواثيق الوطنية على غرار دستور 1963-1976 - 1989، وهي مراجع أساسية تؤكد على أن الاشتراكية كنظام ايديولوجي هي المنهج الوحيد بتحقيق الاستقلال التام والقضاء على الاستغلال، ولقد رسمت الاشتراكية عقيدة أمنية للجزائر قرابة ثلاث عقود، غير أنه ومع أحداث 1988 وتغيرات الأمنية في البلد دفعت إلى إعادة صياغة بعض المبادئ التي تقوم عليها العقيدة الأمنية الجزائرية لتواكب الترتيبات الجديدة في ظل عصر ما بعد الحرب الباردة.

3. المحدد الجغرافي: تعد الجغرافيا عاملا محددا لهذا الأمن، فالجزائر تحتل موقع يعتبر نقطة تقاطع استراتجية متعددة الأبعاد: البعد المغاربي – البعد المتوسطي – البعد الإفريقي،هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة،حيث لعبت الجزائر على اعتبار موقعها دورا محوريا في دعم حركات التحرر أومكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي افرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001.

ب– مضامين العقيدة الأمنية الجزائرية:

يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. عدم التدخل العسكري خارج الحدود الوطنية:

تركز العقيدة الأمنية والدفاعية الجزائرية Doctrine de Sécurité et de Défonce Algérienne على حماية التراب الوطني، حيث هناك مبدأ يمنع القوات الجزائرية على التدخل خارج الحدود البرية Terrestres أوالبحرية Maritimes للدولة. هذا المبدأ ينبع من التاريخ الجزائري، فمبدأ عدم الانحياز Non-alignement يمثل ركيزة أساسية للسياسة الخارجية الجزائرية. وحتى إن لم يبرز هذا المبدأ بوضوح، فالمادة 25 من الدستور الجزائري تنص على تقوية Consolidation وتطوير القدرات الدفاعية Potentielle de Défonce للأمة. تمحورت هذه المادة على: الجيش الوطني الشعبي والمتوجب عليه المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع على السيادة الوطنية Souveraineté Nationale، كما يتوجب عليه أيضا ضمان الحماية والأمن للحدود البرية، الجوية والبحرية للدولة الجزائرية (4).

2. الجيش الجزائري: كقوة إفريقية:

تعمل الجزائر دوما على تطوير قدراتها الدفاعية، بحيث أنها تكرس 3.3 من ناتج الدخل الخام PIB للقطاع العسكري، كما لديها قوة لا يستخف بها على الساحة الإقليمية. تمتاز القوة العسكرية الجزائرية بمجموعة من الخصائص:

✓ التعداد البشري:

يضم الجيش الجزائري حوالي 000 400 جندي موزعين على النحوالأتي:

- القوات البرية Forces terrestres تضم حوالي 000 17 جندي.
- القوات الجوية Forces Aériennes تضم حوالي 000 14 جندي.
- القوات البحرية Forces Navales تضم حوالي 000 26 جندي.

✓ العضوية في الاتفاقيات العسكرية:

تشارك الجزائر في اتفاقيات التعاون الجماعية Coopérations Multilatérales، إذ أنها شاركت في مبادرة الدفاع Initiative de Défonce « 5+5 » التي انطلقت سنة 2004 وتضم خمسة دول شمال متوسطية(فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال ومالطا) ودول جنوب متوسطية أخرى(المغرب، تونس، موريتانيا وليبيا). ترى الجزائر بأن هذه المبادرة تعزز من دورها في الساحة الدولية.

✓ العضوية في الإتحاد الإفريقي:

تمتلك الجزائر العضوية في الإتحاد الإفريقي L'Union Africaine. فيما يخص التعاون في المبادرات العسكرية، فلقد شاركت في الدراسات المتعلقة بتجسيد برنامج " **القوة الإفريقية**

للانتظار"Force Africaine en Attenteالتي يمكنها الشروع في العمل ابتداء من سنة 2015 كما تستطيع القيام بعمليات المراقبة Opérations D'observations وحفظ السلام.

✓ العضوية في الحوار المتوسطي:

إضافة إلى العضوية في الإتحاد الإفريقي، الجزائر عضوة في الحوار المتوسطي Dialogue Méditerranée للحلف الأطلسي. تمثل الجزائر قرب هيئات الحلف الأطلسي من طرف سفيرها ببروكسل Bruxelles. كما أنها مهتمة بالدورات التكوينية المدرجة ضمن الحوار المتوسطي.

✓ العلاقات الثنائية العسكرية:

للجزائر عدة اتفاقيات ثنائية عسكرية خاصة مع روسيا التي تعتبر الشريك المميز Partenaire Privilégié للجزائر، تستمد منها العتاد العسكري (طائرات حربية ونقالات عسكرية، مروحيات هجومية مصفحة Blindés...). بالإضافة إلى الشراكة الثنائية العسكرية التي تجمع بين الجزائر

وروسيا، تسعى الجزائر دائما لعقد اتفاقيات ثنائية في الميدان العسكري مع دول أخرى، وبهذا أمضت الجزائر على اتفاقيات عسكرية تجمعها بدول عضوة في الحلف الأطلسي من بينها: ايطاليا، تركيا، اسبانيا والمملكة المتحدة (5).

✓ الاستقلالية المالية: (6)

تمتلك الجزائر حوالي 155 مليار دولار من احتياط الصرفRéserve de change، وأكثر من 60 مليار دولار من رأس المال التنظيميFonds de régulation، وراء التنظيم الهيكلي Ajustement Structurelles الذي فرضه عليها صندوق النقد الدولي FMI خلال تسعينات القرن الماضي. بهذا تعرف الجزائر استقلالية مالية Indépendance Financière، تمكنها من تطوير معداتها العسكرية بشكل كبير.

ج- التهديدات الأمنية للأمن القومي الجزائري:

1. مشكلة تحديد الحدود بين الجزائر والمغرب:

كان لغياب مفهوم الحدود الثابتة في شمال إفريقيا إبان الاستعمار أثر كبير على مستقبل علاقات الدول بعد استقلالها نتيجة لمعاهدة التقسيم: برلين 1884-1885. إذ وصلت

العلاقات لحد المواجهة المسلحة سنة 1963 بينهما بعد أن ألحت المغرب بطلب تندوف وفق برتكول اتفاق الحكومة المؤقتة بقيادة فرحات عباس في 6 جويلية 1961 لكن هذا لم يقنع حكومة ما بعد الاستقلال، وسعت الجزائر لإمضاء ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والتأكيد بالمحافظة على الحدود الموروثة في ظل رفض المملكة المغربية لهذا التوجه، وظلت العلاقات بينهما متوترة وكثيرا ما استعمل ورقة الضغط السياسي في سبيل تغيير بعض المواقف المناوئة لطرف ما أولتحقيق نوع من التوازن في المنطقة ولم تعترف المغرب بالحدود الجزائرية رسميا إلا في سنة 1989 (7).

2. مشكلة الصحراء الغربية: النزاع الجامد بين الجزائر والمغرب:

يعتبر النزاع Conflit حول الصحراء الغربية، بين دولة المغرب التي تسعى إلى ضّم Annexé هذه المنطقة إلى أراضيها، والجزائر التي تساند الحركات التحريرية الصحراوية (8)، من أقدم القضايا التي عنيت بها الدبلوماسية الجزائرية. فحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره نابع من أسس ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية، إلا أنه يخفي وراءه أيضا عدة أبعاد جيو-إستراتيجية متعلقة بالحفاظ على التوازن الاستراتيجي L'équilibre Stratégique في منطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا، بين جميع القوى الفاعلة في هذا الفضاء الاقليمي.

يمكن طرح هذه الأبعاد الجيو-إستراتيجية المتعلقة بقضية الصحراء الغربية من خلال ما يلي:

1. يرتكز الاقتصاد الجزائري على الريع البترولي، بحيث تجني الجزائر من مداخيل النفط والغاز 95% من العملة الصعبة. لكن لتصدير منتوجاتها البترولية لا تمتلك الجزائر سوى ممر البحر الأبيض المتوسط، في هذا الصدد يعتقد بعض الباحثين أن الجزائر تسعى من وراء تدعيمها للقضية الصحراوية إلى البحث عن ممر أخر عبر موانئ المحيط الأطلسي Ports de L'Atlentique لتصدير منتوجاتها من نفط وغاز. فهذا الممر يمكن الجزائر من تخفيض تكلفة نقل البترول والغاز عبر البحر الأبيض المتوسط بسبب بعد المسافة، ومن ناحية أخرى لضمان طريق أمن للصادرات البترولية وتجنبها بؤر الأزمات المتوسطيةZones De Crise Méditerranéennes .

2. على خلاف الطرح الأول يعتقد بعض الباحثين أن المساعي الجزائرية من وراء مساندة قضية الصحراء الغربية تتجاوز المصالح الاقتصادية، لتتعداه إلى مساعي أمنية، ويمكن حصر هذه المساعي فيما يلي:

- إن إمكانية تشكيل دولة صحراوية على الحدود الإقليمية الجزائرية سيضمن لها دولة حليفة Etat Vassal، تمكنها من مراقبة والتحكم في منطقة الساحل الإفريقي التي تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر، وهوما سيحقق تفوقا إستراتيجيا في المنطقة الساحلية على حساب المغرب (9).
- إن إمكانية ضم الصحراء الغربية l'annexion du Sahara occidental إلى المغرب لتشكل دولة تمتد حدودها حتى موريتانيا قد يغير التوازن الإستراتيجي l'équilibre stratégique في المنطقة لصالح "الرباط" au bénéfice de Rabat، حيث ستصبح المملكة المغربية قوة اقتصادية بفضل كميات الفوسفات phosphates والثروة السمكية الموجودة في الصحراء الغربية إلى جانب الموارد النفطية التي لم تستغل بعد في هاته المنطقة (10)، فتصبح الجزائر بذلك منكشفة أمام الطموحات التوسعية للمملكة المغربية. فبالنظر إلى الخبرات السابقة كانت الجزائر عرضة لمطالب ترابية من قبل المغرب الذي شن ضدها حربا، فالمغرب بتوجهاته التوسعية كان في وقت مضى طالب بسيادته على كل من موريتانيا وعلى أجزاء من السنغال، ولم يعترف بموريتانيا إلا بعد تسع سنوات من إستقلالها، معتبرا إياها في السابق جزء تاريخيا من ترابه، وهوما يفسر جوهر العقيدة الأمنية الجزائرية القائمة على عدم القبول بأي تغير إقليمي في منطقة أمنها دون اتفاق معها (11).

لذلك يرى المتتبعون لقضية الصحراء الغربية أنه كان وسيبقى من أهم الرهانات الأمنية للدبلوماسية الجزائرية، لأنّ هذا الملف يُمثل عاملا مؤثرا في موقف الجزائر اتجاه هذا النزاع أكثر من اعتباره مجرد عنصرا من عناصر هذا الموقف (12).

كما تعتبر إدارة هذا النزاع Gestion de ce contentieux من طرف القانون الدولي، غير كافية Insuffisante وغير قادرة Impuissante، بالنظر إلى أن الأسس القانونيةFondements Juridiques التي بنيت عليها مقترحات التسوية Propositions de règlement، التي كانت ملهمة بمجموعة من الأفكار المثالية Idéaux والرائجة En vogue خلال ستينات القرن الماضي، لم تعرف تطورا منذ ثلاثين عاما(13).

هذا الجمود يفسر بفشل الخطط المتعاقبة للأمم المتحدة، فرغم أنها استطاعت سنة 1991 توقيف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة بواسطة قوات حفظ السلام الأممية، واقتراح إقامة استفتاء يخير فيه الشعب الصحراوي إما الانضمام إلى المغرب أوالاستقلال التام أي تكوين دولة صحراوية مستقلة، إلا أنّها عجزت عن إجراء هذا الاستفتاء، وما زاد الأمر تعقيدا هواقتراح

المغرب لخيار الحكم الذاتي كخيار ثالث الذي يبدوأنه لن يكون مرضيا بالنسبة للجزائر ولا لجبهة البوليساريو، رغم انحياز بعض القوى الدولية للمقترح المغربي (فرنسا، اسبانيا)، وهذا ما عبر عنه صراحة سنة 2000 الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان: " بأنه سيكون مستعدا للنظر في سبل أخرى " غير الاستفتاء " لتحقيق حل مبكر ودائم ومتفق عليه للنزاع ". فإجراء استفتاء في ظل الظروف الحالية غير ممكن لأنه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشأن القوائم الانتخابية، كما أنّ الأمم المتحدة لا يوجد لديها الوسيلة لفرض استفتاء في المغرب، إضافة إلى أنّ الانسداد السياسي والإيديولوجي في مخيمات اللاجئين يترك القليل من التفاؤل للوصول لحل هذا النزاع (14).

3. التهديدات الأمنية الجديدة:

شهد الأمن القومي الجزائري مع بداية التسعينيات العديد من التهديدات الأمنية الداخلية(العشرية السوداء) والخارجية التي نتجت عن نشاط حركات التمرّد في شمال مالي والنيجر ممّا أجبر الجزائر على التحرّك الدّبلوماسي والعسكري من أجل تفادي أي تدخل أجنبي ودولي على حدودها الجنوبية

وخلق بؤر توتر جديدة، ومن الضروري الإشارة إلى تهديدات الأمن القومي الجزائري التي تخلّفها وجود جماعات متمرّدة متطرّفة في منطقة الساحل حيث أنّ الزحف المتواصل من الهجرات البشرية الفردية والجماعية داخل التراب الجزائري والنشاط المتنامي لعصابات التهريب والجماعات الإجرامية ثمّ دخول الحركات الإرهابية والقاعدة في المغرب الإسلامي في السنوات الأخيرة (15).

لكن الإرهاب في منطقة السّاحل ما هوإلا تهديد واحد من بين التهديدات الكثيرة والمتنوّعة في هذه المنطقة والتي تشكل خطرا حقيقيا على الأمن القومي الجزائري، فهناك الجريمة المنظّمة المرتبطة بالمتاجرة بالأسلحة على خلفية الانتشار المخيف للأسلحة القادمة من ليبيا وأيضًا المتاجرة بالمخدّرات الصلبة (الكوكايين) القادمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا مرورًا بغرب إفريقيا وصولا إلى السّاحل ثمّ المغرب العربي نحوأوروبا، وطريق آخر للمخدرات اللّيّنة القادمة من المغرب عبر البوليساريو–الصحراء الغربية– وموريتانيا وصولا إلى السّاحل والتي تقتضي عبورها وجود أيضًا متاجرة بالبشر وبالأعضاء خاصّة على مستوى المناطق الأقل وفرة اقتصاديًا والأقل أمنًا وطنيًا، وجود أيضًا العديد من التهديدات المرتبطة بالتّصحر والأمراض والمجاعة، هذا ما يجعل التعامل من أجل الأمن قائمًا في نظر الدبلوماسية الجزائرية على ضرورة جود توافق قائم على أربعة نقاط أساسية: (16)

1. الاعتراف بأنّ التهديدات وإن اختلفت حدّتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرّك وعمل مشترك.

2. كل هذه التهديدات تقتضي وجود إستراتجية متعدّدة الأطراف ومتعدّدة الأبعاد.

3. بالنظر إلى ضعف المقدرات الذاتية لدول المنطقة من دون الجزائر فمن الضروري وجود تعاون دولي للدعم اللّوجيستي لكل من النيجر، مالي وموريتانيا.

4. الإقرار بأنّ الإقليم يحتاج ريادة جزائرية بحكم المقدرة والخبرة والارتباطات الدولية في مجال مكافحة التهديدات خصوصًا الإرهاب.

فكل هذا التزاحم الدّولي في المنطقة والتقارير التي تشير إلى أنّ منطقة السّاحل هي" أفغانستان ثانية " تبيّن بوضوح تزايد أهميّة منطقة السّاحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري، في ظل تنامي المخاطر القادمة من هذه المنطقة وتأثيراتها على الأمن القومي للجزائر خصوصًا بعد تفاقم مشكلة الطوارق الذي خلف وراءه هجرة مكثّفة للاجئين من مالي والنيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية، فكل هذه المعطيات دفعت الجزائر لمحاولة تغطية الانكشاف والهشاشة La vulnérabilité الأمنية في الجنوب خصوصًا مع تنامي تهريب الأسلحة والنسيج الملغّم القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت، وما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصًا مشكلة الطوارق الذي يمثّلون أحد مكوّنات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كثيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست

وأدرار. بالتالي فإنّ أي إثارة أوخطأ ضدّ الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق السّاحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرّض طوارق الجزائر من دون نسيان أقليات الطوارق التي تجمعهم علاقات وطيدة تتنوّع بين التجارة والتناسب وهوما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عمومًا وفي الجزائر خصوصًا.

2. الساحل الإفريقي كجبهة انكشاف للأمن القومي الجزائري:

أ- مشكلة أقلية الطوارق:

اعتبرت منطقة انتشار الأقلية الطارقية Minorité Targuie من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى (17).

امتازت الأقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري، خلافا عن هذا تعرضت الأقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر إلى الإقصاء والتهميش من طرف حكومتهما. نتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأزواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحوالجزائر، وفضلا عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية(تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها)التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجرية أوالمالية. حيث أصبحت الجزائر طوال نزاع الطوارق في مالي والنيجر المضيف بامتياز L'Hot par Excellence لأعداد هائلة من طوارق مالي والنيجر(18).

يمكن إجمال تأثيرات قضية اللاجئين الطارقيين على الأمن القومي الجزائري من خلال ما يلي:

- ✓ يشكل تواجد هذا النوع من اللاجئين مشاكل أمنية للبلد المستقبل لهم (الجزائر) ذلك أنه ما يشكل اللاجئين منظمات مسلحة انطلاقا من تراب البلد المستقبل.
- ✓ يؤدي تزايد اللاجئين الطارقيين إلى عرقلة وإعاقة المجهودات التنموية الجزائرية المخصصة إلى الجهة الجنوبية.
- ✓ إنّ استقرار اللاجئين لمدة طويلة، دون توفر الظروف المعيشية المناسبة، قد يدفعهم للبحث عن الطرق غير الشرعية لتحسين ظروفهم المعيشية، ويشجع تورطهم في نشاطات الجريمة المنظمة، كالدعارة وتجارة المخدرات، كلها ظواهر يمكن أن تنعكس بالسلب على التماسك الاجتماعي في منطقة الجنوب الجزائري، خاصة وأنّ التقارير الأخيرة قد كشفت عن وجود في مدينة تمنراست لوحدها ما يقارب 40 جنسية إفريقية (19).
- ✓ قد تستخدم بعض الأطراف الخارجية ورقة الطوارق لتبرير تواجدها في الجنوب الجزائري تحت غطاء إنساني (20).

تكمن خطورة قضية الطوارق بمنطقة الساحل الإفريقي على الأمن الجزائري بعد محاولة أطراف خارجية توظيف القضية لتحقيق مصالح معينة بالمنطقة، إذ تحاول هذه الأطراف الضغط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة باستعمال ورقة الطوارق، حيث تسعى المملكة المغربية تحريض طوارق الجزائر ضد النظام السياسي حتى تتخلى الجزائر عن دعم القضية الصحراوية، أما فرنسا

تبحث عن أي فرصة ممكنة لتشويش على الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الطارقي في كل من المالي والنيجر، لأنها ولحسابات جيواستراجية ترفض أن تكون الجزائر قوة إقليمية في المنطقة، أخيرا لا يمكن التغاضي عن التصرفات اللامسؤولة لزعيم الليبي السابق "معمر ألقذافي" الذي حاول إيهام الطوارق بإمكانية إقامة دولة طارقية في الصحراء الإفريقية، بهدف تحقيق طموحات توسعية في المنطقة، إضافة إلى ذلك فإنّ التطورات الأمنية الأخيرة في المنطقة قد زادت الأمر تعقيدا، بعد امتداد نشاطات الإرهاب الدولي في المنطقة، حيت تحاول نفس الأطراف إيهام المجتمع الدولي بوجود اتصال وتعاون بين جماعات الطوارق وعناصر من تنظيم القاعدة، ولا شك أنّ استمرار هاته الإدعاءات سيزيد من حالة الاحتقان داخل جماعات الطوارق المتمردة في الساحل، وهوما سيكون له انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري خاصة في ظل عدم الوصول إلى تسوية عادلة لنزاع الطوارق في كل من مالي والنيجر.

ب- الإرهاب والجريمة المنظمة :

مع إدراك السلطات الجزائرية لأهمية حل الصراع الطوارقي فإنها تأخذ أيضًا بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله تطور الإرهاب في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري إضافة لحركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا التي شنّت مؤخرًا هجمات في الجنوب الجزائري. كانت الجزائر تعتقد أن التهديد الذي يمثله الإرهاب قد تم تضخيمه لكنها في الوقت الحالي تعترف بكونه حقيقة واقعة لا يمكن التغاضي عنها سيما مع ظهور حركات عابرة للحدود الوطنية تنشط في الإرهاب وتجارة المخدرات، خصوصًا أن هذه الحركات بدأت في التواصل والتنسيق فيما بينها،

ومما لا شك فيه أن إمكانية التحالف بين المنظمات الإرهابية والطوارق كما حدث في وقت سابق بين تنظيم أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على سبيل المثال سيؤثر بشكل واضح على جهود الوساطة الجزائرية لحل قضية الطوارق، وهذا هوالسبب الكامن وراء محاولات الجزائر الدؤوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية (21)، كما يمكن ذكر أسباب انتشار الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل إلى ما يلي:

✓ إن بلدان الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى التي تضم كل من مالي، النيجر، تشاد، السودان وموريتانيا لا تمتلك قوات عسكرية متمرسة على خوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال. وتواجه دول الساحل أكبر التحديات المتمثلة بالمساحة الشاسعة لهذه المنطقة التي تربوعلى 660 ألف كيلومتر مربع، إضافة

إلى أن المنطقة صحراوية وعرة لها جغرافية معينة، تحتاج إلى دراسة مكثفة لمعرفة خباياها ونقاط تمركز عناصر الجماعات الإرهابية فيها، وهوما يُلزِمُ الدول المعنية بالبحث عن طرق كفيلة بمطاردة العناصر الإرهابية وإيجاد مناطق تموضعها، لاسيما إلى أن كل التقارير تشير إلى أن عناصر "القاعدة " لا تتمركز في مكان معين، مستغلة التمويه.

✓ خلال السنوات القليلة الماضية ضاعف تنظيم " القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"من عملياته العسكرية في هذه الصحارى الشاسعة، التي تحولت إلى مناطق خطيرة جداً من العالم، حيث تتقاطع وتتشابك فيها مصالح الإسلاميين المتشددين، ومهربي المخدرات والسجائر، والمهاجرين السرّيين، الذين يحمي بعضهم بعضاً. وذلك أن الجامع بين نسيج هذه المنطقة كلها، هوية شعبها "العربي

والطارقي"، ونمط حياة بدائية، عمودها الماشية، مع نشاط ضعيف للأسواق المحلية، التي تعيش على البضائع المهربة (22).

✓ تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة، وأغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار، وإن احتاجوا إلى تدخُّل الحكومة فهم من سيذهب إليها في بعض مراكزها المتواضعة (23).

إنّ انتشار التهديدات الأمنية العابرة للحدود في منطقة تمثل عمقا استراتيجيا للجزائر له أبعاد خطيرة على الأمن القومي الجزائري، ليس فقط لأنّ هاته التهديدات يمكن أن تمتد إلى عمق التراب الجزائري عبر الحدود الجنوبية، ولكن الأخطر من ذلك أن تجد بعض الأطراف الخارجية مبررا للتدخل في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، هذا الطرح بدأ يتأكد بعد الإعلان عن تأسيس القيادة الأمريكية الأفريكوم، التي مازالت تبحث عن الدولة الإفريقية المناسبة لاحتضانها، بعدما فشلت في إقناع الجزائر في تحقيق هذا المطلب.

يتأكد هذا الطرح أيضا مع محاولة فرنسا التدخل في المنطقة من خلال الحضور العسكري في العديد من العمليات لتحرير الرهائن الفرنسيين المحتجزين من طرف التنظيمات الإرهابية وهي العمليات التي أثارت استياء الجزائر، حيث أدت إلى توتر العلاقات بينها وبين كل من موريتانيا والمالي، وبالتالي إنّ استمرار التهديدات الأمنية وتعقدها قد يعرض الجزائر في المستقبل إلى مزيدا من الضغوطات الخارجية، بل ويمكن أن يجبرها على تقديم تنازلات معينة بدعوى مكافحة الإرهاب في المنطقة.

تزداد خطورة الانكشاف الأمني للجزائر في الضفة الجنوبية بتقاطع التهديدات الأمنية التقليدية مع التهديدات الأمنية الجديدة، من خلال قضية الطوارق مما قد يُعقد الوضع الأمني من خلال رؤيتين:

الرؤية الأولى: أصبحت قضية الطوارق في منطقة الساحل الإفريقي تأخذ منحنى خطيرا بعد محاولة بعض الأطراف اتهام عناصر من جماعات الطوارق المتمردة في كل من النيجر والمالي بتنسيقها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، من خلال تواطئها في عمليات اختطاف الأجانب هذا من جهة ومن جهة أخرى من خلال تواطئها مع عناصر الجريمة المنظمة بالمنطقة لاسيما منها تُجار المخدرات والأسلحة وغيرها من الأنشطة المحظورة مقابل تمويل هؤلاء بالأسلحة الضرورية وغيرها.

ويبني هؤلاء تصورهم على سهولة تنقل عناصر التنظيمات الإرهابية في منطقة صحراوية تمتاز بشساعة لا يمكن التحكم في ممراتها ومسالكها إلا بواسطة أشخاص ذوي خبرة كبيرة في المنطقة وهم البدوأوالطوارق الذين يعرفون أسرار وخبايا الصحراء، فسهولة تنقل التنظيمات الإرهابية والتخطيط الجيد لعمليات الخطف رغم الإجراءات الأمنية المشّددة إنما يدل على تلقيهم مساعدة مباشرة من جماعات الطوارق مقابل حصول هؤلاء مداخيل مالية وأسلحة لمواجهة الأنظمة المركزية (24).

ونفس الأمر يقال عن تعاونها مع عناصر الجريمة المنظمة التي تضمن لها التأمين اللازم مقابل تزويد الطوارق بكميات من الأسلحة المهربة.

وما زاد خطورة هذا الطرح هومحاولة الأنظمة استثمار هذا الاعتقاد لضرب المعارضة الطرقية ووصف المتمردين بالارهابين لكسب دعم الولايات المتحدة في اطار حربها على الإرهاب.

إنّ مثل هذا الوضع سيعرض الأمن الجزائري إلى تهديد ذلك إنّ استمرار الضغط على جماعة الطوارق قد يضطرها ليس فقط إلى التحالف مع التنظيمات الإرهابية وإنما الانضمام إليها وتبني نفس ايديولوجيتها خاصة في ظل تعنت الأنظمة وعدم الاستجابة إلى مطالب هاته الأقلية التي ظلت تعاني التهميش والإقصاء وهوالأمر الذي سيزيد من صعوبة الوصول إلى تسوية عادلة لهذا النزاع، قد يؤدي ليس فقط الى تهديد أمن الدول المعنية بالنزاع وإنما الى ضرب استقرار منطقة بأكملها. ستكون الجزائر أولى المتضررين فيها.

الرؤية الثانية: وهي ترتبط بالأولى ففي ظل استمرار هذا الوضع فإنّ إمكانية تدخل عسكري أمريكي في المنطقة يبقى أمرا واردا، بحجة ضرب التنظيمات الإرهابية بما فيها جماعات

الطوارق التي تساندها وهوالأمر الذي قد يثير تعاطف أقليات الطوارق في مناطق أخرى لاسيما منها الجزائر مما سيزيد من اتساع بؤرة النزاع وانتشاره نحومناطق أخرى في الساحل الإفريقي.

إلى جانب الإرهاب هناك خطر آخر أصبح يهدد الجزائر في ضفتها الجنوبية وهي ظاهرة الهجرة السرية التي تزايدت في السنوات الأخير بشكل يدعوللقلق حيث ارتفع حجم تدفق المهاجرين غير الشرعيين من مختلف الجنسيات الإفريقية سعيا للوصول إلى أوروبا عبر المغرب العربي، وقد تفاقمت هذه الظاهرة بسبب وجود شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة من المالي والنيجر نحوالجزائر وعبر المغرب إلى أوروبا (25).

3. انعكاسات السياسة الأمنية الفرنسية على الأمن القومي الجزائري:

شكّل التدخل الفرنسي في شمال مالي مأزقًا للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي، والتي ظلت تمارس إستراتيجية الحذر وإبعاد التأثيرات، سواء تعلق الأمر بامتدادات الربيع العربي، أورفض التدخل الأجنبي في ليبيا. برغم من " الإستراتيجية الحذرة " Stratégie de prudence لم تفلح في منع تداعيات التدخل الفرنسي في مالي، إذ دفعت الجزائر ثمنًا سريعًا عبر أزمة احتجاز الرهائن في منشأة الغاز " تيقنتورين " من قبل مجموعة إرهابية ذات انتماءات قاعدية طالبت بوقف التدخل الفرنسي في مالي (26). يمكننا فهم هاته الانعكاسات من خلال التطرق إلى العناصر الآتية:

✓ أبعاد السياسة الجزائرية تجاه أزمة مالي:

بلورت الجزائر سياسة " مترددة " تجاه أزمة مالي، فقد ظلت رافضة للتدخل الأجنبي بالمنطقة خوفًا من تداعياته على أمنها الداخلي، وفي الوقت ذاته، لا تفعل قدرتها العسكرية –وهي الأكبر إقليميًّا– في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها. وبالتالي، أضحت السياسة الجزائرية تجاه مالي تقوم على استراتيجية "التوازن الهش" بين أطراف الصراع، لضمان أمرين، أولهما ألا يمتد الصراع إلى الداخل الجزائري، أما الثاني، فهومنع الحركات الأزوادية من تشكيل كيان مستقل للطوارق، لأن ذلك سيُحدث تصدعًا للجنوب الجزائري (27)، وقد استخدمت الجزائر آليتين لتنفيذ استراتيجيتها:

1– التأثير على الحركات المسلحة في شمال مالي، إما بالتوسط للحوار تارةً، كما حدث في اتفاقية السلام التي وقعت بين أطراف الصراع في الجزائر عام 2006، أوتارةً أخرى بإضعاف "غير مباشر" للحركات الأزوادية (حركة تحرير أزواد) ذات الميول الانفصالية، لصالح الجماعات الدينية كجماعة أنصار الدين ذات التوجهات السلفية الرافضة للانفصال، فالجزائر نظرت إلى خريطة

الحركات المسلحة في شمال مالي، بمنطق أن أضرار الجماعات المطالبة بكيان أزوادي، قد يفوق أضرار الجماعات ذات التوجهات الدينية باستثناء التنظيمات القاعدية، ذلك الأمر دفع حركة تحرير أزواد العلمانية إلى الشك في نوايا الجزائر من الوساطة في أزمة مالي، لا سيما وأن الجزائر تنزعج في المقابل من علاقات الحركات الأزوادية بالقوميين البربر الجزائريين المطالبين بحق تقرير المصير (28).

بيد أن تلك السياسة الجزائرية خلفت "عواقب غير مقصودة"، لا سيما وأن ارتفاع أسهم جماعة أنصار الدين ذات التوجهات السلفية التي فضت تحالفها مع حركة تحرير أزواد، وسيطرت على مدينة تمبكتو في شمال غربي مالي؛ فتح الطريق أمام حركتين أخريين، هما: حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي استهدفت النفوذ والمصالح الجزائرية في مدينة غاووفي مالي، وطردت منها حركة تحرير أزواد، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي ينفذ من حين لآخر هجمات في الجنـــــــــــــــــــــــــــــــوب الجزائـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــري.

ورغم أن الجزائر استأنفت وساطتها بعد الاشتباك بين الحكومة المركزية في مالي وحركات التمرد للطوارق، فإنه لم يحالفها النجاح، لا سيما بعد ظهور معطيات جديدة في الصراع عقب سقوط نظام القذافي، حيث عاد الطوارق محملين بأسلحة من ليبيا تفوق الجيش المالي، وبالتالي أضحت الحركات المسلحة –خاصة الدينية– في وضع قوي يجعل التفاوض مع الحكومة غير ذي جدوى.

2- إضعاف الحكومات المتعاقبة في مالي عبر عدم تفعيل التعاون الإقليمي، فقد تراخت الجزائر في الدعم العسكري للرئيس توماني توري، وتركته يسقط بانقلاب عسكري، برغم أن الجزائر هي أكبر قوة عسكرية في منطقة المغرب العربي، حيث سحبت مستشاريها العسكريين، وتوقفت عن الدعم العسكري في مارس 2012، حيث جرت محاصرة القوات المالية.

وبينما عزت تحليلات غربية موقف الجزائر إلى أنها تعاقب توري بسبب ما تعتبره جهات جزائرية تواطؤا مع تنظيم القاعدة ضد الجزائر، بسبب تقاعسها عن تفعيل التعاون الأمني الإقليمي مع دول الميدان الأخرى (موريتانيا، النيجر، مالي، نيجيريا) ضد حركات التمرد، نظرًا لارتياب الجزائر في نوايا شركائها الإقليميين وتفضليهم التدخل الأجنبي، في المقابل، برر الجزائريون مواقفهم بأن التنسيق الإقليمي يهدف لمكافحة الإرهاب وليس حركات التمرد (29).

✓ **دوافع التحول النسبي للسياسة الجزائرية تجاه التدخل الأجنبي:**

لقد مثل التدخل الفرنسي في مالي، نتيجة استشراء خطر الحركات الجهادية المسلحة في الشمال (30)، إرباكًا كبيرًا للسياسة الجزائرية التي تحولت لتكون أكثر "لينًا" ناحية التدخلات

الأجنبية، فرغم رفضها علنًا أية مشاركة عسكرية إلا أنها لعبت دور "المسهل" للتدخل الأجنبي، عبر فتح أجوائها للطائرات الفرنسية باعتراف وزير الخارجية الفرنسي (31)، ولعل هذا التحول النسبي يرجع إلى عوامل مختلفة:

أ. فشل سياسة التوازن الهش في شمال مالي بعد تعرض النفوذ الجزائري في مالي لضربات متتالية من حركتي التوحيد في غرب إفريقيا وتنظيم القاعدة، سواء باقتحام قنصليتها في مدينة غاوفي شمال مالي في أفريل 2012 أوإعدام الدبلوماسي الطاهر تواتي على يد حركة التوحيد في سبتمبر من نفس العام، بعد رفض الجزائر أي تفاوض للإفراج عن معتقلين للحركة لدى الأمن الجزائري.

ب. الضغوط الأمريكية على الجزائر للتعاون الإقليمي لمواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، والتي لاحت مؤشراته في زيارة هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية إلى الجزائر في أكتوبر 2012 ومن قبلها الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، ويبدوأن هذه الضغوط جاءت معززة بالشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والجزائر في عام 2010 والتوقيع على اتفاق المساعدة الجمركية المتبادلة، ومعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة.

ج. الخشية الجزائرية من سحب البساط إقليميًّا؛ إذ إن "المواربة الجزائرية" للتدخل الأجنبي، مردها الخشية من تهميش الجزائر في أية ترتيبات إقليمية، لا سيما بعد المسعى الفرنسي لتشكيل محور إقليمي بقيادة المغرب ودول الساحل، وما يقلق الجزائر إقليميًّا أيضا هوالتقارب بين ليبيا والمغرب بعد إسقاط نظام القذافي، فضلا عن شكوك وادعاءات لبعض الصحف الجزائرية من أن المغرب تتلاعب بحركة التوحيد والجهاد في شمال مالي للضغط على الجزائر، رابطة بين الحركة وضرب النفوذ الجزائري في مالي، كإحدى أوراق اللعبة في مواجهة الدعم الجزائري لجبهة البوليساريوالمطالبة بحق تقرير المصير للصحراء الغربية.

II. المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي:

في مناخ يسود فيه التنافس والتوتر بين دول المغرب العربي خاصة بين الجزائر والمغرب، تسعى الجزائر للبروز كقوة إقليمية لا غنى عنها في مكافحة جل التهديدات الأمنية المنبعثة من الساحل الإفريقي

وهذا لما تمتلكه من قوة اقتصادية، عسكرية وبشرية (32).

1. جهود الجزائر لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة بمنطقة الساحل الإفريقي:

منذ استقلالها تسعى الجزائر دائما المشاركة في جميع المسارات الهادفة لحل النزاعات ومكافحة المشاكل الخطيرة التي تعاني منها منطقة الساحل الإفريقي، من خلال جميع المحافل الدولية سواء في منظمة الأمم المتحدة، حركة عدم الانحياز، جامعة الدول العربية أومنظمة الوحدة الافريقية ما يعرف حاليا بالاتحاد الإفريقي.

حيث أن الجزائر لا تدخر أي جهد لتعزيز الوعي العام والدولي بالخطر الذي يشكله الارهاب الدولي، ومع الخبرة الطويلة والمؤلمة في مجال مكافحة الارهاب، تأخذ الجزائر المبادرة على المستوى القاري لتشجيع مكافحة هذا التهديد وإرتبطاته التي بدأت تأخذ أبعادا كبيرة خاصة في المنطقة الساحلية الصحراوية مع قضية احتجاز الرهائن. في هذا الاطار اوضح السيد "عبد القادر مساهل" الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والافريقية في مقابلة خاصة اجراها مع مجلة الجيش (العدد 567،أكتوبر2010) أن رؤية الجزائر في مكافحة الارهاب تنطلق من ضرورة وجود تعاون إقليمي منظم وعملياتي وعلى إرادة سياسة مشتركة لخوض معركة حاسمة ضد الإرهاب(33).

كما تبني الجزائر تصورها هذا انطلاقا من مرجعيتين أساسيتين:

✓ العشرية السوداء: اكتسبت الجزائر نتيجة الأزمة السياسية التي عايشتها لأكثر من عشر سنوات خبرة واسعة في مجال مكافحة الارهاب(34).

✓ يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من أهم مبادئ الدبلوماسية الجزائرية، بحيث تعتبر الجزائر كل التدخلات الأجنبية في المنطقة الساحلية بأنها تشكل تهديدا لأمنها الوطني(35).

كما اعتبرت الجزائر أنّ التهديدات التي يشهدها الساحل الإفريقي تستلزم تعاون جميع الدول الساحلية خاصة المعنية بخطر انتشار الإرهاب ونشاطات الجريمة المنظمة، لذلك حاولت دائما تأسيس مقاربة جماعية Approche Collectifs، تجمع بين الفهم الدقيق لطبيعة الظواهر التي تتعامل معها وبين متغيرات البيئة الدولية والإقليمية التي قد تزيد من حالة اللاإستقرار واللاأمن بالمنطقة، إذا ما تعاملت معها دول المنطقة دون وعي وإدراك مسبق، وتستند المقاربة الأمنية للجزائر إلى المدركات التالية:

- كون الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود.
- العلاقة التي تربط بين الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة .
- إنّ أي تدخل أجنبي في الساحل قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع الأمنية بالمنطقة .

إنّ محاربة الإرهاب يقتضي مقاربة متعددة الأبعاد: أي مقاربة إستباقية–وقائية، ذات أبعاد اجتماعية، اقتصادية، سياسية وحتى ثقافية (36).

انطلاقا من هذا التصور كانت الجزائر السباقة إلى دعوة دول المنطقة إلى بذل كل الجهود والتعاون من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل، لمنع أي مبرر للتدخل الأجنبي في المنطقة قد يزيد من حالة اللاأمن فيها، تجلت هاته الجهود من خلال سلسلة من اللقاءات والندوات بين دول المنطقة أثمرت بتحقيق النتائج التالية:

أ– الندوة التنسيقية لدول الساحل الصحراوي:

عقدت في الجزائر يوم 16 مارس2010، أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل الإفريقي، بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لكل من: الجزائر، بوركينافاسو، مالي، موريتانيا، ليبيا، النيجر وتشاد، بهدف بحث مسألة الوضع الأمني بمنطقة الساحل وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة غير الوطنية؛ من تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة، المتاجرة بالبشر والهجرة غير الشرعية، التي تعكر صفوبناء صرح تنموي بالمنطقة (37).

لقد كان للجزائر الدور الكبير في عقد هذه القمة، حيث أكدت حرصها على ضمان الاستقرار في منطقة الساحل طبقا لقواعد حسن الجوار والتضامن بين دول المنطقة، وهذا ما تدعم من خلال تصريحات وزير الخارجية مراد مدلسي: " إنني على قناعة أن شيم الإخلاص في التعامل الصادق والصريح والتزامنا الثابت في مكافحة الإرهاب دون التنازل وكذا واجب التضامن الذي يحدوا توجهنا نحوأوطاننا الأكثر حرمانا هي قواعد عمل نتقاسمها جميعا علينا احترامها" (38).

من خلال أشغال هذه الندوة تم ضبط عمل الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، والمتمثل في: (39)

✓ تقييم شامل للوضع الأمني لمنطقة الساحل المتميز باستمرار التهديد الإرهابي، وهذا لارتباطه بالجريمة العابرة للأوطان التي تمثل عاملا لعدم استقرار المنطقة.

✓ ضرورة تفعيل آليات التعاون الثنائي والإقليمي في مجال حفظ السلم والأمن وبناء التنمية والاهتمام بالمواطن كمركز في بنائها.

✓ ضرورة تنفيذ برامج تنمية مستدامة من أجل تحسين ظروف حياة السكان واندماجهم الاقتصادي والاجتماعي(خاصة فئة الشباب).

✓ حرص الوزراء على التذكير أن الوقاية من الإرهاب ومحاربته يجب أن يكون في إطار مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة، تتمحور حول ما يلي:

- **على المستوى الوطني**: يتوجب على مسؤولي الدول المعنية في القيام بمكافحة فعالة وشاملة ضد الإرهاب والجريمة المنظمة بكل حزم وإصرار على اجتثاث كل التهديدات اللاتماثلية.
- **على المستوى الثنائي** :تدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية لمكافحة التهديدات اللاتماثلية المضرة باستقرار وأمن المنطقة.
- **على المستوى الإقليمي**: ترقية تعاون إقليمي مهيكل شامل قائم على حسن النية وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة جل التهديدات اللاتماثلية المتواجدة في المنطقة.
- **على المستوى الدولي**: مشاركة فاعلة في الجهد الدولي لمكافحة الإرهاب وتدعيم كل المساعي والمبادرات الدولية الساعية إلى مكافحة وتقويض الظاهرة الإرهابية.

تعتمد الجبهة المشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة على خبراء متخصصين من عدة دول إفريقية :نيجيريا، سيراليون، ليبيا، مالي، تونس وموريتانيا، التي أسندت إليهم مهمة الإشراف على ورشات تكوينية حول تعزيز مكافحة الإرهاب في شمال وغرب إفريقيا، وهذا من خلال تكوين محققين مختصين في مكافحة تمويل الإرهاب مع الأخذ بعين الاعتبار جميع المصادر التمويلية مثل: تبييض الأموال، احتجاز الرهائن والنشاطات التجارية غير الرسمية ودراسة نطاق هذه الظاهرة المعقدة.

ب – لجنة قيادات الأركان المشتركة (اتفاق تمنراست):

تمكنت الجزائر في إطار المسار التكميلي لندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل الإفريقي، من رسم خارطة إدراكية لأمن المنطقة، وذلك بتشكيل لجنة قيادات الأركان المشتركة المكلفة بالعمليات في الساحل الإفريقي مقرها " تمنراست " (40)، ، حيث عقدت دول الساحل الإفريقي (الجزائر – ليبيا – مالي – النيجر – موريتانيا) يوم الأربعاء 12 أوت" 2009 اجتماع تنسيقي أمني "بولاية تمنراست الجزائرية برعاية "مجلس السلم والأمن الإفريقي"، وقد خصص جدول أعماله لعرض تفاصيل الخطة الأمنية لمحاربة تنظيم القاعدة في منطقة الساحل الإفريقي، وتحديد أساليب وأدوات إطلاق عملية جماعية لمواجهته، وكذا دراسة متطلبات تجهيز القوة العسكرية لدول الساحل من أجل التصدي المشترك للجريمة المنظمة وتهريب السلاح على شريط الحدود لدول المنطقة، وإبان عقد الاجتماع، حرصت الحكومة الجزائرية التأكيد على التأكيد أن

محاربة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي يقوم على إعطاء الأولوية لحماية مصالح دول المنطقة بعيدا عن "الوصاية الخارجية"، وأن القوة العسكرية النظامية لدول الساحل الإفريقي هي" قوة ذاتية "التكوين يتمثل دورها الأساسي في تحقيق مصالح دول المنطقة،و دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ في سبتمبر2009 ، حيث فوض مجلس السلم والأمن الإفريقي لهذه الدول تشكيل قوة عسكرية نظامية تتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل قوامها 25 ألف جندي مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع الميليشيا القبلية في الصحراء (من قبائل الطوارق والعرب والزنوج....).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة الأمنية قد جاءت نتيجة لعدة عوامل:

- ✓ اجتماعات عسكرية مطولة عقدها ممثلوهيئات الأركان للجيوش النظامية للدول الخمسة بالعاصمة الليبية" طرابلس."
- ✓ لقاء القمة الهام الذي جمع قادة الجزائر، ليبيا ومالي: عبد العزيز بوتفليقة، الرئيس السابق معمر القذافي وأمادوتومانوتوري، على هامش قمة عدم الانحياز بشرم الشيخ شهر جويلية 2009.
- ✓ الاشتباكات التي اندلعت في نيجيريا بين الجيش ومتمردي جماعة" بوكوحرام" التي تعد على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة، وبسبب ما ورد من أنباء حول احتمال حدوث تدخل أجنبي في هذه الخطة الأمنية، سارعت الجزائر إلى عقد اجتماع طارئ في مدينة تمنراست.

تقوم الخطة الأمنية لمواجهة تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي على ستة بنود، تهدف بالأساس إلى تسهيل عمل الجيوش النظامية لدول الساحل بما يمكنها من:

- ✓ مطاردة الإسلاميون المتمردين وراء الحدود .
- ✓ ضرب معاقل تنظيم القاعدة.
- ✓ تجفيف منابع الدعم والإمداد اللوجستي.
- ✓ السيطرة النهائية على منطقة الساحل الإفريقي بالاعتماد على الجيوش النظامية.

يرى العديد من المحللين أنّ قرار إنشاء القيادة الجديدة المشتركة رسالة موجّهة إلى المجتمع الدولي تعبر فيها الدول المعنية وبالخصوص الجزائر عن رفض أي تدخل أجنبي في المنطقة لاسيما منها النوايا الفرنسية والأمريكية، وبتالي فإنّ هذا القرار سيضع الدول المعنية أمام الواقع لتتحمل مسؤولياتها الأمنية بنفسها دون الحاجة إلى التدخل الأمريكي أوالفرنسي.

مع أنّ مشروع القيادة العسكرية بتمنراست من الناحية النظرية أومن الناحية النصية فكرة جيدة، إلا أنّه يبقى التقييم الفعلي يرتكز على الجانب العملياتي أكثر، أي مدى إلتزام دول الأعضاء بمسؤولياتهم اتجاه المبادرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتقد العديد من الباحثين أنّ غياب ثلاثة فواعل رئيسية في المنطقة وهي تونس، ليبيا ومغرب سيؤثر على نجاح هذا المشروع، أي أنّ الإشكال ليس أمنيا فقط وإنما سياسيا أيضا(41).

ج – مشروع تجريم دفع الفدية للإرهابيين:

يعتبر مشروع تجريم دفع الفدية Criminalisation du Payement de Rançon للإرهابيين من أهم الإنجازات الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الإفريقي، فبعد أن استطاعت إقناع الإتحاد الإفريقي بالمصادقة على لائحة تجرم دفع الفدية للإرهابيين في قمة سرت بليبيا المنعقدة في 01 جويلية 2009، ثم الحصول على تزكية من قبل دول عدم الانحياز في اجتماع شرم الشيخ في نفس الشهر، لتنتهي مرة أخرى بفضل دبلوماسيتها النشيطة إلزام المجتمع الدولي بتبني نفس موقفها من خلال إصدار قرار على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009 لائحة تجرّم دفع الفدية للأشخاص والمجموعات المدرجين في لائحة الإرهاب.

حيت تعتبر لائحة تقديم الفدية شكل من أشكال التمويل الإرهابي، وهي القضية التي ناضلت الجزائر من أجلها، كما تمكنت من إقناع مجلس الأمن من تبنيها. أهم ما جاء في اللائحة التأكيد على أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ممنوع عليها قديم الفدية للإرهابيين بغرض الإفراج عن رهائنها وشددت على ان القرار يحمل صورة الالزام القانوني (42).

كما تعد اللائحة رقم 1904 المكملة للائحتين: 1373 (*)، 1267 (*)، تتويجا كبيرا للمجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر التي اعتبرت نفسها من أكثر الدول تضررا من ظاهرة دفع الفدية على أساس أنها تساهم بشكل مباشر في إعطاء نفس قوي للجماعات الإرهابية، يتيح لها الحصول على السلاح والمتفجرات. زيادة على ذلك، فإنّ دفع الفدية يذهب عكس اللوائح التي صدرت في إطار تجفيف منابع الإرهاب، حيث تفيد أرقام غير رسمية أنّ الدول الغربية دفعت ما يزيد 50 مليون أورولإرهابيين في منطقة الساحل، خلال سنوات قليلة فقط، كفدية لإطلاق سراح رعاياها المختطفين، كما فعلته ألمانيا وإسبانيا وفرنسا وسويسرا والنمسا والسويد، التي دفعت فدية لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالساحل لتحرير رعاياها من أيدي الخاطفين. كما مارست تلك الدول، خاصة إسبانيا وفرنسا، ضغوطا رهيبة على مالي وموريتانيا والنيجر للإفراج

عن إرهابيين مسجونين لديها مقابل تحرير رهائن أوروبيين مختطفين، وهوالسلوك الذي أدانته الجزائر واعتبرته تواطؤا مع الإرهاب الدولي(43).

2 – الجهود الجزائرية لحل مشكلة الطوارق.

تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه الساكنة الشمالية وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛لاسيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكوونيامي.

وقد خاضت الجزائر من مبدأ ومنطق حسن الجوار والوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة .كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل(لقاء الجزائر العاصمة الأول من29 إلى 30 ديسمبر1991 لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس1992 لقاء تمنراست من 16 إلى20 أفريل1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 يناير 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتوحفل" شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع (44).

بيد أن تطبيق البنود السابقة شهد خلافات أخرى بين الطرفين تطلبت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الوسيط الجزائري انتهت بالتوقيع في 20فبراير2007 بالجزائر على بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق :الأولى تخص الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق يوليو / تموز، الثانية عبارة عن جدول زمني حدد آجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم؛ أمّا الوثيقة الثالثة فتضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي(كيدال، تمبكتووغاو)وطريقة تنظيم هذا المنتدى الذي عقد في 23

و24 مارس2008 ولم يؤد هذا الاتفاق إلى نتيجة فاشتد الاقتتال مجددا بين الطرفين في نفس شهر مارس2003 فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام(من 24 إلى 28جويلية2008) وتُوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته، إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق المساجين الموجودين عند كل طرف وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود .وحرصا على تنفيذ هذه البنود، تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحومائتي عضومن الطرفين بالتساوي. إن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها لمكانة الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار واطفاء النزاعات بالدول المجاورة إلا أن هشاشة البناء السياسي وشساعة مناطق الصراع صعَّب من مهمة الجزائر في تطويق واحتواء الاقتتال المستمر.(45)

3 – البعد التنموي في السياسة الأمنية الجزائرية حيال الساحل الافريقي.

أصبح الاقتصاد والأمن وجهين لعملة واحدة، عنوانها التنمية والاستقرار، فعلى الدول المعنية بمجريات الأمور في الفضاء الساحلي وعلى رأسها الجزائر، ربط الإجراءات الاقتصادية بأخرى عسكرية لغرض تحقيق اللأمن والتنمية.

أ– دور الجزائر في تفعيل مبادرة النيباد:

تمثل التنمية فى إفريقيا معضلة رئيسية فشلت معظم الجهود التنمية المبذولة في التغلب عليها، ومحاولة القضاء على أحد أسبابها على الأقل والمتمثلة فى ثالوث التخلف والفقر والمرض.

في هذا الصدد جاءت مبادرة رئيس جنوب إفريقيا "تابومبيكي " بمساعدة رئيس الجمهورية الجزائرية "عبد العزيز بوتفليقة " والرئيس النيجيري " أوبا سانجو" لإعداد خطة تنموية في القارة عّرفت باسم "الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها، وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن.

كما طرح الرئيس السنغالي "عبد الله واد " مبادرة أخرى أطلق عليها اسم "مخطط أوميغا "،PLAN OMEGA– وقد ركزت على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية (46).

وبما أنه لا يوجد اختلاف جوهري بين المبادرتين، فقد تقرر في قمة " لوزاكا " الجمع بينهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد بهدف عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين، وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف بـ: **مبادرة الشراكة الجدية من أجل تنمية إفريقيا NEPAD**. تهدف هذه المبادرة إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الرائد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة (47) .

لقد حثت هذه الوثيقة على تدعيم الحكم الرشيد La Bonne Gouvernance كمطلب مركزي للأمن والسلم والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث تنص المبادئ الجديدة المنبثقة عن مبادرة النيباد على وضع الآليات الضرورية للوقاية من مخاطر النزاعات والإرهاب والجريمة المنظمة في طليعة الأهداف المرجوتحقيقها من خلال تقوية دور المؤسسات الإقليمية وضمان إجراءات بناء السلم في مرحلة ما بعد الحرب.

وعلى العموم، تهدف مبادرة النيباد إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسة: (48)

- ✓ تبيين وتوضيح الاحتياجات التنموية الإفريقية ضمن الأجندة العالمية، خاصة من طرف الشركاء التنمويين لإفريقيا Partenaires au développent de L'Afrique والمجتمع الدولي.
- ✓ خلق " براديغم جديد " Nouveau Paradigme للتنمية الإفريقية من خلال إلتزام مهيكل Engagement Structuré بين إفريقيا وشركائها في التنمية.
- ✓ المساهمة في حل مختلف النزاعات الكائنة بالدول الإفريقية.
- ✓ تعزيز الإرادة السياسية Volonté Politique لرؤساء الدول والحكومات، من أجل خلق ظروف ملائمة للتنمية المستدامة Développement Durable، وتجسيد كل المشاريع الإنمائية السوسيو-إقتصادية Socio-économique في إفريقيا.
- ✓ المناداة بتنسيق جيد BonneCoordination وإشراك المؤسسات الإفريقية InstitutionsAfricaines في إطار تجسيد مختلف المشاريع التنموية.

ب – المساعدات المالية الجزائرية الموجهة للساحل الإفريقي:

في إطار المساعدات المالية Aides Financières، قامت الجزائر ببذل العديد من الجهود للدفع بهذه الدول نحوالرقي والازدهار. كما أنها لم تبخل في مد يد المساعدة للدول المعوزة التي تعيش ظروفا اقتصادية، اجتماعية ومناخية حساسة خاصة مالي وموريتانيا (49)، حيث قدرت فاتورة المساعدات للدول الإفريقية شهر جوان 2010 بعشرة ملايين دولار تجسدت في15 ألف طن من الأرز(50).

كذلك من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية لدعم التعاون بين دول منطقة الساحل، منحها مساعدة مالية بقيمة 10 ملايين دولار لدفع التنمية في شمال مالي، لاسيما في مجالات التزويد بالمياه، الصحة والتكوين. فضلا عن مشاريع الهياكل القاعدية التي تشرف الجزائر على انجازها لدعم التنمية في دول الجوار(51).

وحسب تصريح وزير الخارجية المالي، سومايلومايغا، فإن الجزائر قررت منح مساعدات مالية بقيمة 10 مليون دولار لضمان تنمية حقيقية في المناطق الواقعة في شمال مالي، وسيتم استعمال هذا المبلغ في تمويل مشاريع مرتبطة بقطاع الصحة، الماء والتكوين(52).

ج – هيئة تنسيق العمل الإنساني في منطقة الساحل الإفريقي:

ضمن الإطار التنموي للفضاء الصحراوي، قررت الجزائر والجمعيات التابعة للصليب الأحمر بمنطقة الساحل الإفريقي، إنشاء هيئة لتنسيق العمل الإنساني، تتولى مهمة تطوير الدبلوماسية الإنسانية Diplomatie Humaineوتجميع الموارد اللازمة لتنفيذ خطة تعمل على ضمان التنسيق بين مختلف التنظيمات العضوفي هذه الهيئة الجديدة.

وقد تم التوصل إلى خلق هذه الهيئة الإنسانية الجديدة في منطقة الساحل بين منظمات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري، البوركيناابي، الليبي، المالي، الموريتاني، النيجيري والهلال الأحمر لدولة التشاد، في ختام أشغال منتدى الجمعيات الوطنية للصليب والهلال الأحمرين لمنطقة الساحل المنعقد في الجزائر، مقرها هوالمقر الحالي للهلال الأحمر الجزائري الكائن بالجزائر العاصمة.

إن هذا الجهاز المكلف بمتابعة الوضع الإنساني في منطقة الساحل، مفتوح على جميع المؤسسات والمنظمات الإنسانية وذات الطابع الخيري الموجودة في المنطقة والتي تتقاسم نفس الانشغالات المتعلقة بتقديم المساعدات الإنسانية،وتجدر الإشارة؛ إلى أن خلق هذه الهيئة جاء بعد تسجيل الجزائر والبلدان المذكورة حالة التدهور الإنساني التي تعرفها العديد من المناطق في الفضاء الإفريقي الصحراوي وبعد تنامي ظاهرة الإرهاب والنزاعات المسلحة في عدد من دول الساحل كمالي على سبيل المثال. هذه الأزمات أدت إلى تفاقم المشاكل المرتبطة بالأمن الغذائي المنقوص

وانتشار الأمراض المتنقلة، بسبب حالات النزوح للمتضررين في المناطق الحدودية وفي ظروف إنسانية مزرية تتطلب التواجد المستمر للمنظمات الخيرية لتأمين المساعدات للنازحين، كالأغذية والأفرشة والأدوية والخيام (53).

خلاصة واستنتاجات:

بعد معالجتنا لمختلف العناصر الواردة في هذا المقال توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

✓ تعتبر المحددات والعوامل التي ساهمت في تحديد طبيعة العقيدة الأمنية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الوقت الحالي متنوعة بتنوع التهديدات والتحديات التي تغيرت مع تغير ترتيبات الدولية في انتقالها من الاعتماد على المفهوم الضيق للأمن (الأمن الصلب) إلى المفهوم الواسع (الأمن اللين) ولوبشكل نسبي خاصة ازاء منطقة الساحل وجنوب الصحراء.

✓ إن الموقع الجيوسياسي الذي تتمتع به الجزائر جعلها عرضة لعدت تحديات خاصة في جناحها الجنوبي الذي يشهد حالة من عدم الاستقرار واللاأمن.

✓ ما يميز خصوصية منطقة الساحل الإفريقي بالنسبة للأمن القومي الجزائري هي تلك التهديدات التي تخطت دول المنطقة مرورا إلى دول الجوار كالإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية؛ اللذان شكلا ثنائيا متكاملا، فعمليات التهريب في تطور مستمر كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر والتي تشكل مصدرا تمويليا للجماعات الإرهابية.

✓ جمعت الدبلوماسية الجزائرية بين عاملين أساسيين لتحقيق الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي، حيث اعتمدت على متغير التنمية كعنصر أساسي لتحقيق الأمن إلى جانب القوة العسكرية وهذا ما تبين فعلا في السياسة الأمنية الجزائرية حيال بلدان الساحل الإفريقي من خلال إحداث ديناميكية قائمة على التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ولكن أيضا عدم إهمال الجانب التنموي، لكون معظم المشاكل التي تعاني منها المنطقة ذات طابع اقتصادي، إذ أن هناك ارتباط وثيق بين التنمية والأمن في منطقة الساحل وهذا ما يحّتم معالجة القضايا الأمنية بمقاربة مركبة وشاملة ملمة بكل الأبعاد(الاقتصادية،الاجتماعية،الأمنية والثقافية).

✓ تعتبر أزمت تقنتورين" من أهم الانعكاسات التي خلفها التدخل العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي خاصة بمالي.

الهوامش:

1- صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، ***مجلة المفكر***، العدد 05، ص 290.

2- Yahy.H.Zoubir , " Les Etats Unis et L'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération ", Dans: L'Algérie face aux crises, ***Maghreb-Machrek*** , N°.200, Paris,(Eté 2009): p.72.

3- بورعة علي جهاد،" الجزائر بين توجه استراتجي وعقيدة أمنية - الجزء الأول- "، ***المجلة الافريقية للعلوم السياسية:***

http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=123:-securite-&catid=9:2010-12-09-22-52-31 .

4- Jean-Pierre Dufau , Rapport fait: AU NOM DE LA COMMISSION DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES SUR LE PROJET DE LOI N° 73: Autorisant l'approbation de l'accord de coopération dans le domaine de la défense entre le Gouvernement de la République Française et le Gouvernement de la République Algérienne Démocratique et Populaire « PROCÉDURE ACCÉLÉRÉE » , Enregistré à la Présidence de l'Assemblée nationale Française ,(Paris: Assemblée National Français , N°343. 7 novembre 2012), p.7. Disponible sur: http://www.assemblee-nationale.fr/14/pdf/rapports/r0727.pdf

5- *ibid*. p.p. 7.8.

6- Salim Chena, " Portée et limites de l'hégémonie Algérienne dans l'aire Sahélo-Maghrébine", ***Hérodote***, N°.142, (Mars 2011): p.108.

7- بورعة علي جهاد، نفس المرجع السابق.

8- Annette Lohmann , " Qui sont les maitres du Sahara ?: Vieux conflit, Nouvelles menaces " , ***Rriedrich Ebert Stiftung(FES)*** , Abuja: Nigeria,(2011): p.06.

9- Laurence Ammour , " À qui profite le gel du conflit au Sahara Occidental ? ", ***NATO Research Papers*** , N°. 30 , Rome, (November 2006): p.p.2-3

10- Crisis Group, " Sahara Occidental: sortir de l'impasse ", ***Rapport Moyen-Orient/Afrique du Nord***, N°.66, (11 juin 2007): p.12.

11- عبد النور بن عنتر. **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**. الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. ص 43.

12- Crisis Group, ***Op.cit***, p.11.

13- Laurence Ammour, " À qui profite le gel du conflit au Sahara Occidental ? ", ***Op.cit***, p.2.

14- Rapport du Secrétaire général sur la situation concernant le Sahara occidental, Nations Unies S/2000/461, Conseil de sécurité, 22 mai 2000, p 04. Disponible sur: http://www.arso.org/S-2000-461f.pdf.

15- Laurence Aida Ammour, " La coopération de sécurité au Maghreb et au Sahel: L'Ambivalence de L'Algérie", Bulletin de sécurité Africaine, ***Centre d'études stratégique de L'Afrique***, N°.10, (Février. 2012): p.p 2-3.

16- Jeremy Keenan, " Le défi de la sécurité au Sahel: Perspectives en Algérie, au Maroc et en Libye ", ***Ecole D'Etudes Orientales et Africaines***, (2011): p.p. 167-168.

17- قوي بوحنية، " استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي "، ***مركز الجزيرة للدراسات***،(2012.07.03): ص 03.

18 - ***نفس المرجع***، ص..04

19- عبد النور بن عنتر، ***المرجع السابق الذكر***، ص 55.

20- Héléne Bravin , " La Question Touarègue: Première Partie ", ***Tribune*** , N°.420, (Janvier 2012): p.03.

21- يحي الزبير،" الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحروب ومكافحة الإرهاب "، ***مركز الجزيرة للدراسات***،(28. نوفمبر.2012) : ص 04.

22- Institut Thomas More, " Pour une Sécurité Durable au Maghreb: Une chance pour la région, un engagement pour l'Union Européenne ", ***Rapport Spéciale***, (Avril 2010): p.13.

23- Anne Ouallet, "La Question Migratoire Et Les Dynamiques Transsahariennes À Travers L'Exemple Malien" , ***Annales de géographie*** , N°.663, (Mai, 2008): p. 96.

24- Tanguy Berthemet, "Comment l'Aqmi a pris place dans le désert malien", **le figaro**, , disponible sur: http://www.lefigaro.fr/international/2010/09/22/01003-20100922ARTFIG00669-comment-l-aqmi-a-pris-place-dans-le-desert-malien.php.

25- عبد النور بن عنتر، المرجع السابق الذكر، ص.50

26- Arthur Messemachers, " In-Amenas: Quelles conséquences pour la sureté des groupes pétroliers au sahel " , ***Tribune Libre*** , CF2R , N° 26, (Mars 2013): p.p. 1- 4

27- " Sahel: qui acause l'Algérie de mener un double jeu ? ": http://french.irib.ir/analyses/articles/item/248322-sahel-qui-accuse-l-alg%C3%A9rie-de-mener-un-double-jeu(01.04.2013)

28– Adam Bernard, " Mali: de l'intervention militaire française à la reconstruction de l'état " , ***Les Rapports du GRIPE*** , Bruxelles(Mars 2013): p.p.22-23.

29- ibid. p.20.

30– Association Survie, " Les zones d'ombre de l'intervention française au Mali: Eléments de contexte et d'explication " , ***Dossier D'Information*** ,(23. Janvier.2013): p.14.

31- Pierre Rousselin, " Mali: Fabius remercie L'Algérie de sa collaboration ", **Le Figaro**, Article publié le: 13/01/2013. Disponible sur: http://www.lefigaro.fr/international/2013/01/13/01003-20130113ARTFIG00202-mali-fabius-remercie-l-algerie-de-sa-collaboration.php.

32- مهدي تاج، " المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الإفريقي "، ***مركز الجزيرة للدراسات***، (2011): ص 03.

33- مقال من دون مؤلف،"مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، ***مجلة الجيش***، العدد 570، (جانفي 2011): ص ص .39.38

34- Cherif Dris, " L'Algérie et le Sahel: De la fin de l'isolement à la régionalisation contraignante ", Dans: L'Algérie face aux crises, ***Maghreb-Machrek***, Op.cit, p.59

35- Yahy.H.Zoubir , " Les Etats Unis et L'Algérie: Antagonisme, Pragmatisme et Coopération ", Dans: L'Algérie face aux crises , ***Op.cit***, p.73.

36- M'hand Berkouk," **Le Sahel de toutes les menaces**", **El moudjahid**, N°. 14190, (30 Avril 2011): p.31.

37- عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات، " جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب ". ***مجلة الجيش***، العدد 561،(أفريل 2010): ص.26.

38- عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات .***نفس المرجع*** .ص26 .

39- عمار بوزيد، مليكة آيت عميرات .***نفس المرجع*** .ص.28 .

40- عبد النور بوخمخم، فضيل سعيدي، " أسس تنسيقية للمخابرات وبلمحتار اخترق الساحل بالمال والمصاهرة" ، ***يومية الخبر***، العدد518 ، 19 جانفي 2010.ص 20.

41 - Alain Rodier," Au Sahel, une coopération internationale engageant les pays concernés est indispensable mais difficile à mettre en œuvre", ***El Watan***, N°. 6029, Lundi 23 août 2010, p 07.

42- "مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل الجهود التي تبذلها الجزائر"، المرجع السابق الذكر، ص 39.

*- اللائحة 1373 متعلقة بمكافحة وتمويل الإرهاب.

*- اللائحة 1267 متعلقة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية.

43- ح. سليمان،" الجزائر تقنع مجلس حقوق الإنسان الأممي بفتح نقاش حول دفع الفدية "، ***جريدة الخبر***، العدد 6148، السبت 16 أكتوبر 2010. ص..17

44- قوي بوحنية، ***نفس المرجع السابق*** ص.5

45- قوي بوحنية، ***نفس المرجع السابق***، ص.6.

46 - علي عمروالفار. " المبادرة الجديدة للتنمية الإفريقية ". ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 149، (2002): ص.240.

47- علاء جمعة. " قمة النيباد: مبادرة بعد ثلاث سنوات ". ***مجلة السياسة الدولية***، العدد 159، (2005): ص2.

48- Groupe de la banque africaine de développement, ***Proposition visant la création d'une unité d'appui au NEPAD***. p.3. Article Pdf disponible sur:
http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Policy-Documents/00473901-FR-PROPOSAL-TO-ESTABLISH-NEPAD-UNIT.PDF.

49– Mihoub Mezouaghi," Algérie: Une trajectoire de puissance régionale incertaine ", ***L'actuelles de L'Ifri*** (10 Décembre 2010): p.3.

50- ب سهيل. "مساعدات غذائية بقيمة 10 ملايين دولار لست دول إفريقية". ***يومية الخبر***، العدد 6015،(جوان 2010): ص..4

51- م بوسلان. "مساهل يعلن عن لقاء بين دول الساحل وشركائها في سبتمبر: الجزائر تدعم الحل السلمي في ليبيا وتلتزم بالقرارات الدولية". ***يومية المساء***، 01 جوان 2011. ص.4

52- عزيز طواهر. "تحديد مخطط هجوم استعجالي وسريع ضد أي تحرك إرهابي محتمل". ***جريدة صوت الأحرار***، 29 أفريل 2011. ص.3

53- كريمة ب. " توحد جهود دول المنطقة لتأمين حاجيات النازحين: الجزائر والصليب الأحمر ينشئان هيئة لتنسيق المساعدات الإنسانية بالساحل ". ***يومية الفجر***، (17 جوان2012). ص4.